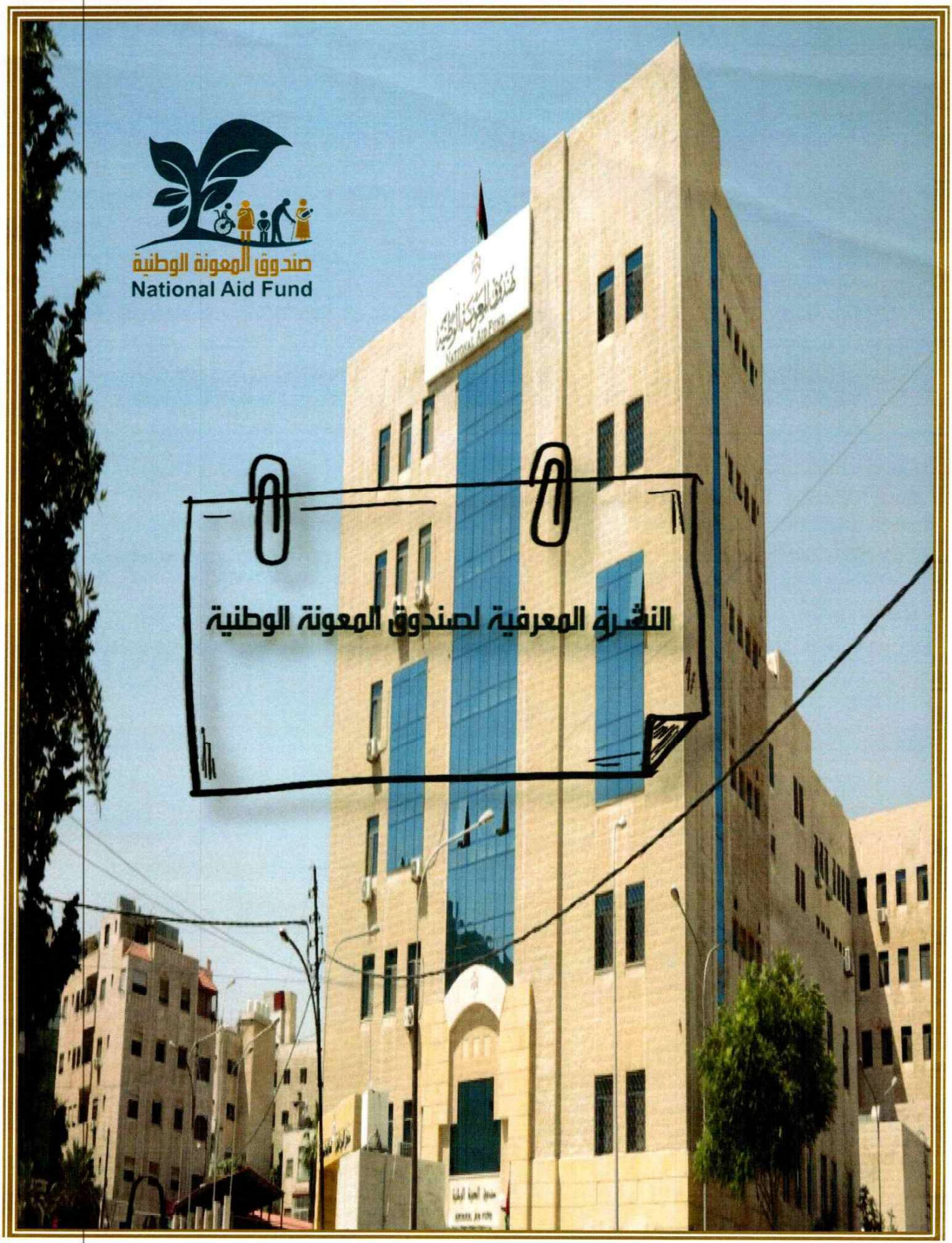
صندوق المعونة الوطنية
National Aid Fund
النشرة المعرفية لصندوق المعونة الوطنية

"كما أن توسيع نطاق الحماية والرعاية الاجتماعية يجب أن يكون ضمن أولويات الحكومة لحماية فئات المجتمع الأشد حاجة للرعاية، وأن يرافق ذلك جهود للتمكين الاقتصادي وتوفير الفرص لها، ويجب النظر في زيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية وتجنب الازدواجية وتطوير آلية للاستجابة للأزمات، وذلك يتطلب تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والبدء بتنفيذها، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي"

في ضوء الرؤى الملكية السامية التي أكد عليها جلالة الملك عبدالله الثاني في رسالته عند إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، يتضح أن التمكين الاجتماعي يُعد ركيزة أساسية لتحقيق التمكين الاقتصادي المستدام، فتعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات، وخاصة الفئات الضعيفة، يفتح المجال أمامهم للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، ويسهم في مواجهة الفقر والبطالة وتوسيع الطبقة الوسطى. إن ربط التمكين الاجتماعي بالتمكين الاقتصادي يترجم التوجهات الملكية نحو بناء بيئة شاملة تضمن تكافؤ الفرص، وتمكين الشباب والنساء، ودعم المبادرات الريادية، بما يحقق النمو الشامل الذي دعا إليه جلالته ويمكّن الأردنيين من الإبداع والابتكار والانطلاق نحو مستقبل مزدهر. وفي ضوء هذه التوجهات، تتجسد فلسفة التمكين الاقتصادي لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية كاستجابة عملية للتحديات والمستجدات الإقتصادية والاجتماعية المستمرة والتغيرات الراهنة التي يواجهها المجتمع الأردني، حيث برزت الحاجة الملحة إلى تطوير نموذج تنموي شامل يعزز من قدرة صندوق المعونة الوطنية على تقديم الدعم المستدام للأسر المنتفعة. ولا يقتصر هذا الدعم على تقديم المساعدات النقدية، بل يمتد ليشمل تعزيز قدرة الأفراد على الالتحاق في سوق العمل والإنتاج بهدف تمكينهم اقتصادياً وبشكل تدريجي. وقد أكد جلالة الملك في خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة العشرين في 18 تشرين الثاني 2024 على أن: "توفير الحياة الكريمة وتمكين الشباب وإعدادهم لوظائف المستقبل، وعلينا مواصلة تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي لإطلاق إمكانات الاقتصاد الوطني، ورفع معدلات النمو خلال العقد القادم، فما لدى الأردن من كفاءات بشرية وعلاقات مع العالم كفيل بأن يكون رافعا للنمو".وانطلاقًا من هذه الرؤية، جاءت سياسة التمكين الاقتصادي لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية كإحدى المبادرات الرائدة، التي تهدف إلى تحقيق تحول مؤسسي يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية، ويسهم في تعزيز قدرة الأسر على الإندماج الفعال والمستدام والتدريجي في سوق العمل، بالإضافة الي انعكاساتها الإيجابية على القدرة المالية للحكومة لشمول المزيد من الاسر الفقيرة المنتفعة من برامج المساعدات النقدية المتكررة. وقد بُنيت هذه السياسة على تحليل عميق للسياق المؤسسي والتشريعي، حيث تم مراجعة وتحديث التعليمات والأنظمة بالتوازي مع مراجعة شاملة لمذكرات التفاهم مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص. كما ارتبطت السياسة ارتباطاً وثيقاً مع رؤية التحديث الإقتصادي لتوجيه الجهود نحو تمكين الفقراء وزيادة إنتاجيتهم، واستراتيجية الحماية الإجتماعية لضمان توفير شبكة أمان اجتماعي للأسر المنتفعة، واستراتيجية الصندوق للأعوام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٦ لتكامل الأهداف والرؤى بين جميع مبادرات الصندوق. وتمثل مديرية التمكين الاقتصادي والاجتماعي أحد الركائز الأساسية في تنفيذ هذه السياسة، والتي من شأنها الإسهام في تكامل وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، مما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأسر المنتفعة ويعمل على تقليل الاعتماد على المعونة تدريجيًا.وتقوم السياسة على مجموعة من الممكنات الأساسية تشمل تعزيز الشراكات القطاعية المستدامة، وموائمة التعليمات وإنفاذها بفعالية، وتطوير آليات المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم المستمر لضمان تنفيذ فعال ومؤثر، فضلاً عن استغلال وتطوير الأنظمة الإلكترونية المتكاملة والتوظيف الفاعل للإعلام في تسليط الضوء وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية التمكين الاقتصادي ودوره في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستهدفة. كما يتبنى الصندوق نهج التخريج في الاستهداف لضمان تخصيص الموارد بفعالية وشفافية، عبر قياس استعداد الأسر لسوق العمل وتحديد أهلية كل أسرة بدقة. وانسجاماً مع التوجهات الوطنية والتزامات صندوق المعونة الوطنية في تحقيق العدالة الاجتماعية، تولي هذه السياسة أهمية كبيرة لمبدأ مراعاة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص، من خلال تمكين النساء والشباب من الأسر المنتفعة بشكل عادل ومستدام. ويعكس هذا التوجه التزام الصندوق بمبادئ المساواة بين الجنسين، حيث يتم استخدام لغة شاملة تضمن الإشارة إلى جميع الأفراد من مختلف الفئات دون تمييز على أساس الجنس، باستخدام مصطلحات محايدة تشمل الجميع مما يعزز المشاركة الفعالة لجميع الفئات المستهدفة في الأنشطة الاقتصادية، مما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

التحول التاريخي: من توزيع المساعدات إلى صناعة المستقبل

رحلة التحول

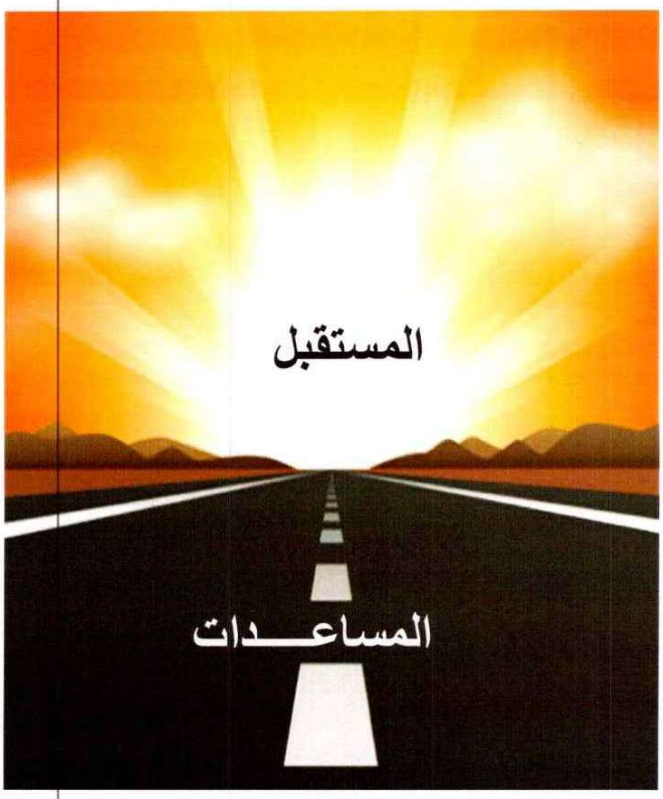

اليـوم لننطلـق معًـا فـي رحلـة تحـول تاريخيـة. هـذه الرحلـة لا تتعلـق بمجـرد تغييـر سياسـة، بـل هـي تحويـل كامل لفلسفتنا في العمل.

السؤال المحوري الذي يقودنا هو: ماذا لو لم نعد مجرد منفذين للمساعدة... بل أصبحنا صناعًا للفرص الاقتصادية؟

أن سياسـة التمكـين الاقتصـادي يمكـن تلخيصـها فـي جملـة واحـدة: تحويـل الأسـر مـن الاعتمـاد علـى المسـاعدة إلـى الاعتمـاد علـى الـذات، مـن خـلال خلـق فرص اقتصادية حقيقية."

لماذا هذه السياسة الآن؟ لأن التغيير أصبح ضرورة

"لماذا الآن؟ لأن الواقع تغير...

التحـديات الاقتصـادية التـي نواجههـا أكبـر مـن أن تحـل بالمسـاعدات النقديـة وحـدها. لـدينا توجيهـات ملكيـة واضـحة فـي رؤيـة التحـديث الاقتصـادي، واسـتراتيجية الحمايـة الاجتماعيـة الجديـدة تطلـب منـا التحـول مـن ثقافـة 'الرعايـة' إلـى ثقافة 'التمكين.'

الهـدف الاسـتراتيجي واضـح: تمكـين الأسـر المنتفعـة للانـدماج فـي سـوق العمـل والإنتـاج، والانتقـال التـدريجي مـن دائرة الفقر".

ما هي سياسة التمكين الاقتصادي؟ الرحلة المتكاملة

"هي ليست برنامجاً جديداً... هي رحلة متكاملة تتكون من أربع محطات رئيسية:

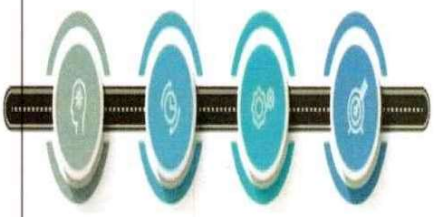

المحطـة الأولـى: بنـاء المهـارات... حيـث لا نعطـي سـمكة، بـل نعلـم الصـيد من خلال التدريب المهني المرتبط بسوق العمل.

المحطـة الثانيـة: تـوفير الفـرص... حيـث نوصـل المنتفعـين بفـرص عمـل حقيقية في القطاعين الخاص والعام.

المحطة الثالثة: دعم المشاريع... حيث نمول الأفكار ونشجع العمل الحر.

المحطة الرابعة: توفير الحماية... من خلال 'فترات السماح' التي تضمن الاستقرار أثناء الانتقال".

الحل السحري: فترات السماح - إزالة الخوف من العمل

"هـذا هـو جـوهر السياسـة الـذي يزيـل الخـوف مـن قلـوب المنتفعين ...

لن نخيفهم من العمل! لدينا آلية واضحة:

إذا حصـل المنتفـع علـى دخـل مـن عمـل منـتظم فـي شـركة، فلديـه سنة كاملة لا يُحتسب فيها دخله في معادلة الاستهداف.

وإذا أنشـأ مشـروعه الخـاص، فلديـه سـنتان كاملتـان لا يُحتسـب فيها الدخل.

الرسـالة التـي سنوصـلها للمنتفعـين واضـحة: اطمـئن، ابـدأ عملـك، سنظل ندعمك حتى تثبت قدميك".

مسار التمكين: الرحلة خطوة بخطوة

"لنتـرك النظريـة وننتقـل للتطبيـق العملـي... مسـار التمكـين يتكـون من خمس خطوات:

الخطـوة الأولـى: التقيـيم... حيـث نقـول للمنتفـع "إعجابنـا بقـدراتك لا حد له" من خلال تقييم مهاراته واهتماماته.

الخطوة الثانية: التوعية... حيث 'فهمناك الفرص' المتاحة له.

الخطـوة الثالثـة: الإحالـة... حيـث 'وصـلناك للفرصـة' المناسـبة سواء كانت تدريباً أو وظيفة أو تمويلاً.

الخطوة الرابعة: المتابعة... حيث 'ما بنساك' وندعمه أثناء العمل.

الخطوة الخامسة: التخريج... حيث نقول له 'مبروك استقلالك' عندما يصبح دخله مستقراً".

هل هذا كلام نظري؟ لا... إنجازات حقيقية على الأرض!

"قد يتساءل البعض: هل هذا كلام نظري؟ الإجابة: لا... لدينا إنجازات ملموسة:

6027 ستة آلاف وسبعة وعشرون مستفيداً التحقوا بسوق العمل عبر برنامج التشغيل مع وزارة العمل.

644 ستمائة وأربع وأربعون أسرة تخطت عتبة الفقر وأصبحت مكتفية ذاتياً.

1133ألف ومائة وثلاث وثلاثون أسرة لا تزال تحصل على الدعم رغم عمل أفرادها... وهذا دليل على مرونة النظام.

ولنأخذ قصة محمد... رب أسرة تدرب على التبريد والتكييف، وعمل في شركة، وبعد سنة أصبح دخله يغطي احتياجات أسرته وتم تخريجه بكرامة".

تعريف التمكين الاقتصادي لدى الصندوق

يُعرّف صندوق المعونة الوطنية التمكين الاقتصادي على أنه: عملية تهدف الى توسيع خيارات افراد الأسر المنتفعة وتعزيز قدراتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر على حياتهم مما يتيح لهم الوصول الى الموارد والخدمات وفرص التمكين بشكل متساوٍ في القطاع المنظم. وفي هذا السياق، يركز الصندوق على إحالة الأفراد إلى الجهات المتخصصة مثل وزارة العمل والمؤسسات ذات الصلة لضمان تأهيلهم وإدماجهم في سوق العمل.

التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي

1.التحديات المستقلة والمرتبطة: بعض التحديات قائمة بذاتها مثل "فجوة المهارات"، بينما أخرى مترابطة بشدة. على سبيل المثال، "التحديات الخاصة بالنساء" تؤدي مباشرة إلى "ارتفاع معدل ترك العمل" بسبب ضغوط الرعاية الأسرية وضعف مرونة العمل.

2.تأثير التحديات على النتائج:

- ✓ تؤدي التحديات مثل "تفضيل القطاع غير المنظم" و "ارتفاع معدل ترك العمل" إلى تقويض استدامة البرامج.
- ✓ تؤدي التحديات مثل "محدودية الفرص الجغرافية" و "فجوة المهارات" إلى تقليل فعالية البرامج ووصولها للهدف المنشود.

3.ضرورة الحلول المتكاملة: لا يمكن معالجة هذه التحديات بمعزل عن بعضها. على سبيل المثال، معالجة "فجوة المهارات" لن تكون مجدية إذا لم يتم معالجة "تفاوت حزم الدعم" أو "محدودية الفرص" في المناطق النائية.

الارتباطات الاستراتيجية للسياسة مع الأهداف المؤسسية والقطاعية والوطنية

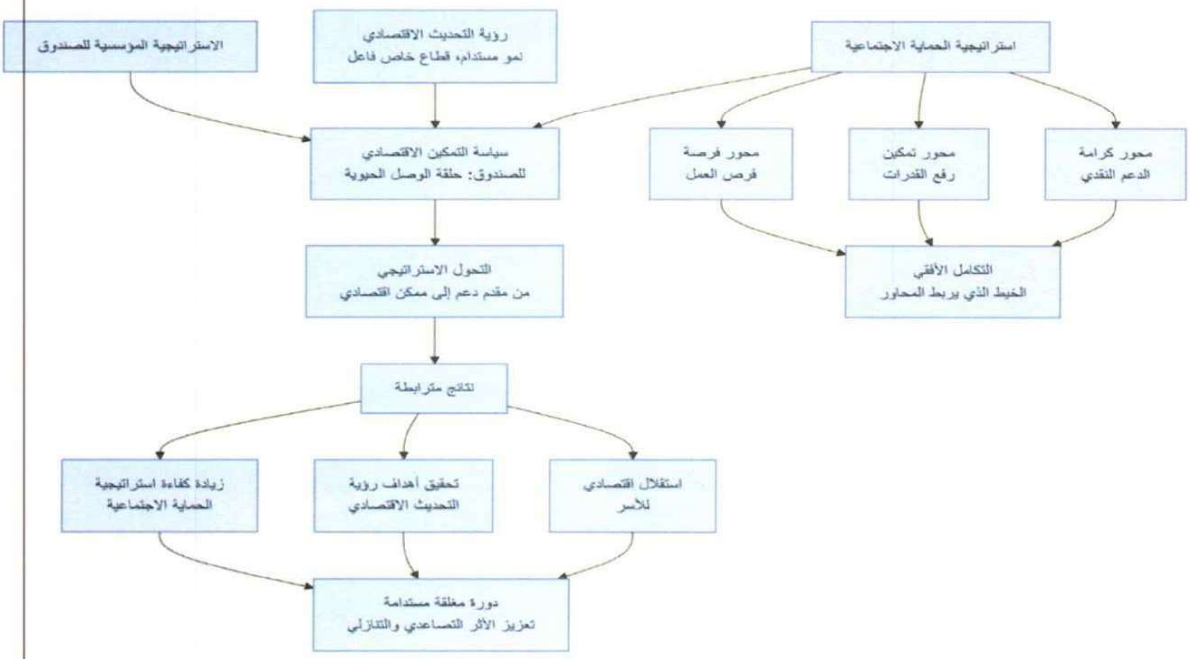

طبيعة الارتباط والتداخل:

التكامل الرأسي (من الأعلى إلى الأسفل):

- ✓ تترجم سياسة التمكين الاقتصادي للصندوق الأهداف العليا لـ رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية الحماية الاجتماعية إلى برامج عملية على ارض الواقع
- ✓ تعكس استراتيجية الصندوق هذا التوجه الوطني وتجعله محوراً أساسياً في عملها.

التكامل الأفقي (تداخل المحاور):

- ✓ محور كرامة (الدعم النقدي) + محور تمكين (رفع القدرات) + محور فرصة (فرص العمل) لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض . سياسة التمكين الاقتصادي هي الخيط الذي يربطهم جميعًا:
  - الكرامة تُحفظ بربط الدعم ببرامج ترفع من التمكين.
  - التمكين (بالمهارات) لا قيمة له دون فرصة حقيقية في سوق العمل.
  - الفرصة تكون مستدامة عندما يكون الفرد متمكنًا ومستعدًا.

الدورة المغلقة:

يؤدي نجاح برامج التمكين إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مما يعزز بدوره تحقيق أهداف رؤية التحديث (نمو مستدام، فرص عمل) ويقلل من الحاجة إلى الدعم النقدي على المدى الطويل، مما يزيد من كفاءة استراتيجية الحماية الاجتماعية نفسها.

باختصار، يُظهر هذا الإطار أن سياسة التمكين الاقتصادي ليست برنامجاً منعزلاً، بل هي حلقة وصل حيوية.

منهجية وخطوات التمكين الاقتصادي

أولا: الإطار المؤسسي الاستراتيجي

يشكّل الإطار المؤسسي الاستراتيجي حجر الأساس الذي يعتمد عليه صندوق المعونة الوطنية في بناء وتوجيه جميع عمليات التمكين الاقتصادي، من خلال وضع نهج تشغيلي متكامل يربط بين الجوانب المؤسسية وبين احتياجات الأفراد والأسر المنتفعة. يهدف هذا الإطار إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الشركاء والجهات القطاعية، وضمان الاستخدام الأمثل لموارد لتحقيق أثر اقتصادي مستدام. يقوم الإطار على مجموعة من الإجراءات المترابطة، تبدأ بتقييم شامل لمهارات الأفراد وتحليل قاعدة بيانات المستفيدين لتحديد الفجوات، ثم تطوير مصفوفة أولويات واضحة تعكس متطلبات سوق العمل. ويُستكمل هذا المسار عبر تخطيط دقيق للتدخلات وتخصيص الموارد بفعالية، بالتوازي مع إعداد خطة عمل مرنة ومؤشرات أداء قابلة للقياس لضمان الاستجابة للمستجدات. كما يُعنى الإطار بتنفيذ التدخلات من خلال مزيج من البرامج المباشرة التي ينفذها الصندوق، والبرامج التي تنفذ بالشراكة مع جهات حكومية، خاصة، أو منظمات مجتمع مدني، بما يضمن التكامل وتحقيق النتائج المرجوة.

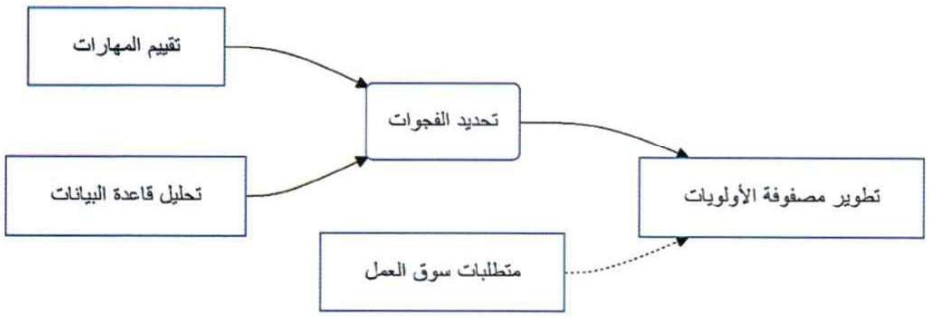

الإجراءات الأساسية في المنظومة المؤسسية

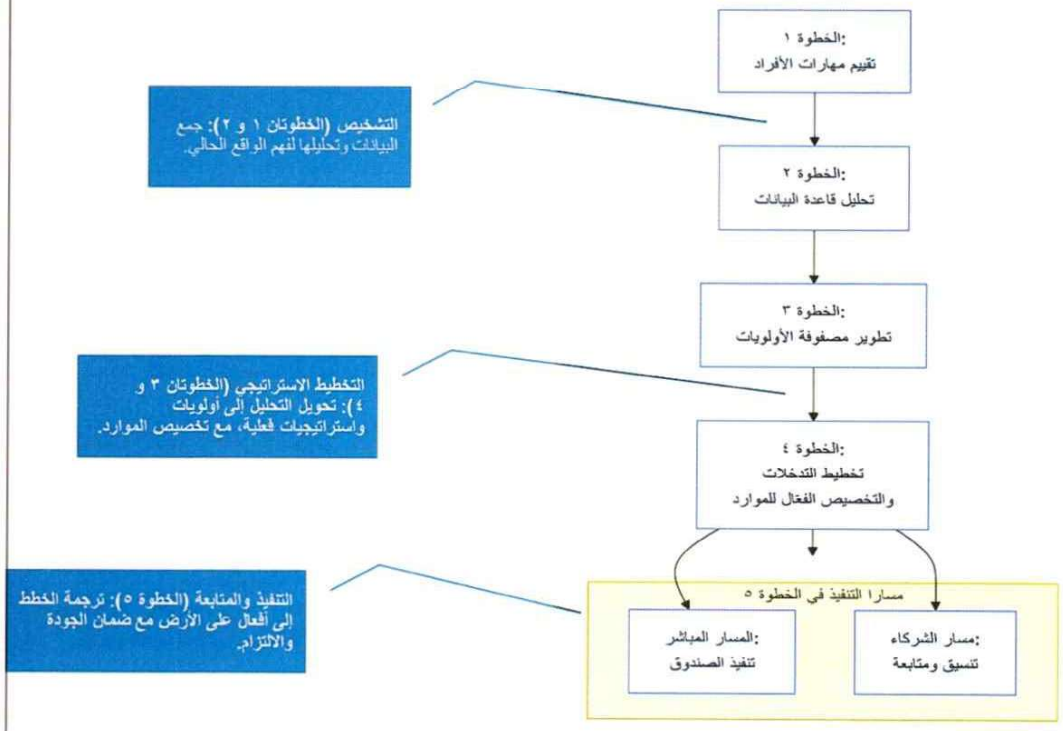

مسار التمكين الاقتصادي للأفراد المستهدفين ضمن الأسر المنتفعة

يركز هذا المسـار على مجموعة الإجراءات والخطوات الهادفة إلى دعم أفراد الأسـر المنتفعة، حيث يتم توفير سـلسـلة من التدخلات التي تهدف إلى تمكين الأفراد اقتصـاديًا. يتم العمل بالتعاون مع الشـركاء للوصـول إلى المنعة الاقتصـادية من خلال مسـار تمكين مخصـص لكل فرد حسب جاهزيته للاندماج في سوق العمل.

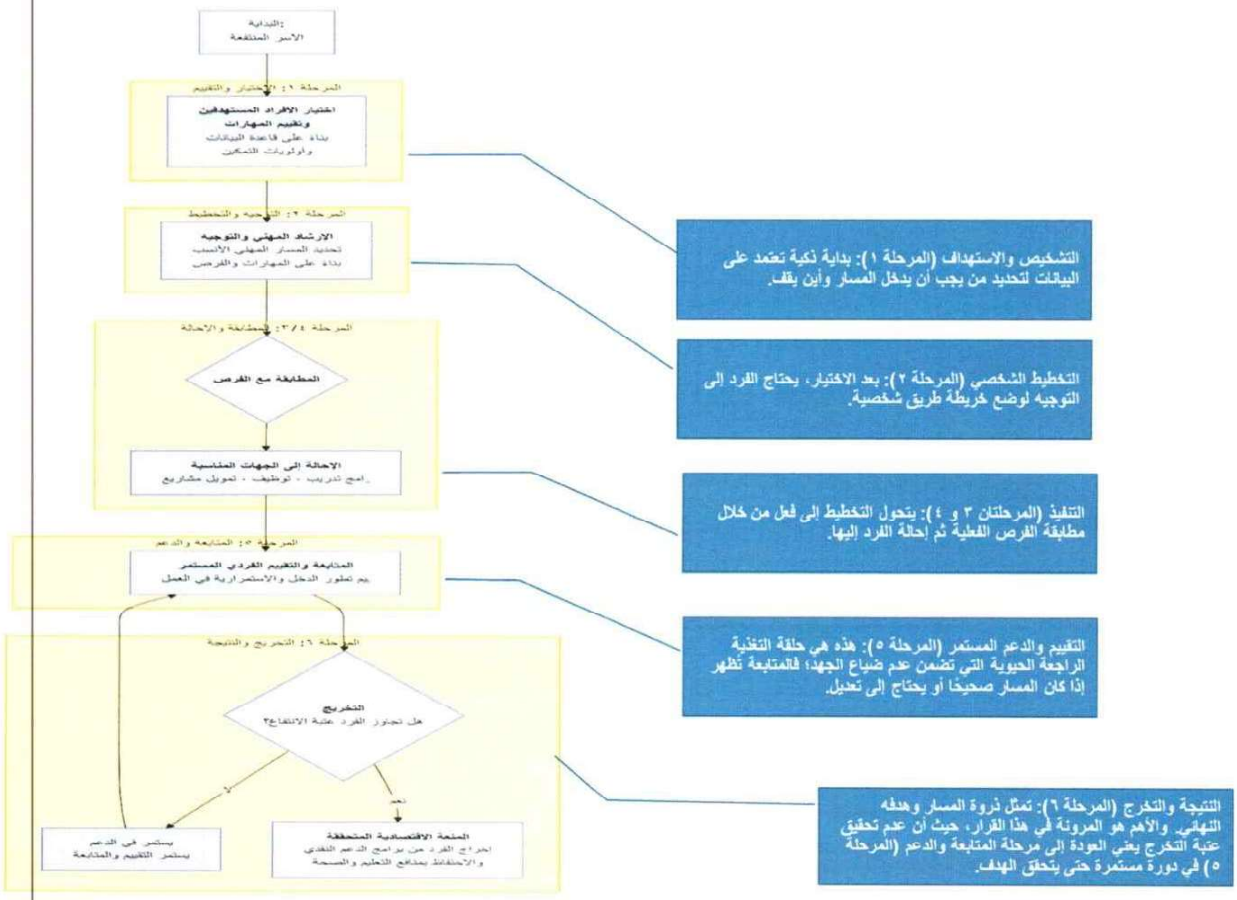

دورة حياة متكاملة ومستمرة للتمكين الاقتصادي للفرد

نظرية التغيير

إذا حصل الأفراد من الأسر المنتفعة على خدمات تمكين اقتصادي متكاملة تشمل (بناء المهارات، الإرشاد المهني، دعم ريادة الأعمال، فرص تدريب وتشغيل منظم)، وكان ذلك مصحوبًا بحوافز انتقالية مناسبة، فإن ذلك يعزز جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل الرسمي، ويدعم تحسن الدخل على نحو تدريجي وتقليل الاعتماد على الدعم النقدي، ويسهم على المدى البعيد في تقليل الدعم النقدي وتعزيز المنعة الاقتصادية، والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

"المخرجات"الدور الاستراتيجي للصندوق

تعزيز التأثير المؤسسي وتوسيع نطاق فعالية نهج التخرج

المحور الأول: بناء الوعي والمعرفة

- إحداث تحول جذري في التفكير والسلوك الاقتصادي
- تعزيز مهارات اتخاذ القرارات الاقتصادية
- التمكين من تحديد الفرص الاقتصادية والاستفادة منها

المحور الثاني: تعزيز الإنتاجية والدخل

- رفع مستوى الدخل من خلال المشاريع الإنتاجية
- المساهمة في تقليص فجوة الفقر
- تعزيز المرونة والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية

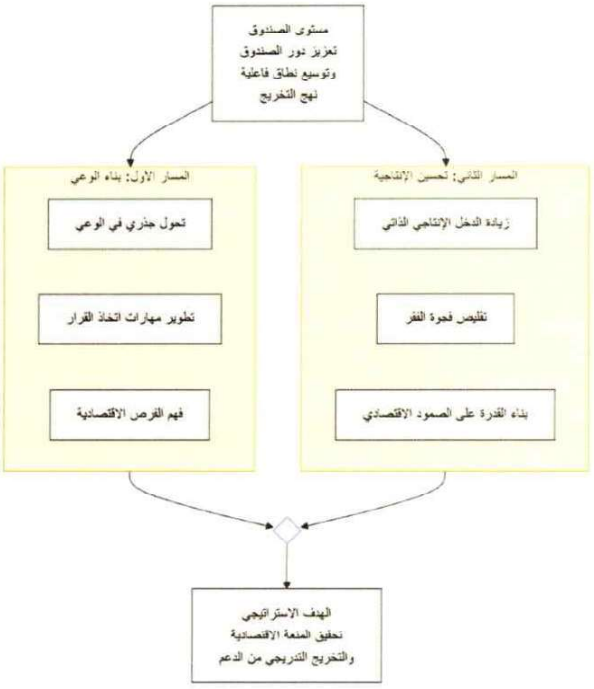

الهدف الاستراتيجي: تحقيق المنعة الاقتصادية والتدرج نحو الاعتماد على الذات

"التدخلات "إجراءات الصندوق:

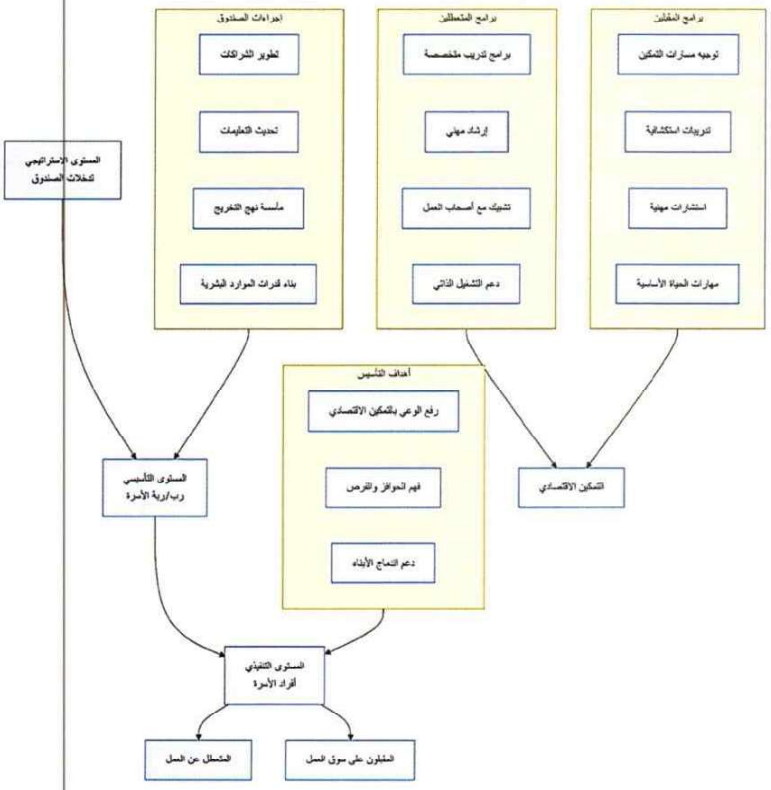

- تطوير البرامج
- تحديث التعليمات
- بلورة نهج التخرج
- بناء قدرات الموارد البشرية

برامج المتعطلين (برامج تحديد مسارات متخصصة)

- إرشاد مهني
- توظيف مع أصحاب العمل
- دمج التشغيل الذاتي

برامج المقبلين (توجيه مسارات التفكير)

- تدريبات استكشافية
- استشارات سلوكية
- مهارات الحياة الأساسية

المستوى الأساسي رب/ربة الأسرة أهداف المستوى الأساسي:

- رفع الوعي بالتمكين الاقتصادي
- فهم المواهب والفرص
- تغيير اتجاهات التفكير

المستوى التنفيذي أفراد الأسرة فئات المستفيدين:

- المتعطل عن العمل
- المقبلون على سوق العمل

الافتراضات في نظرية التغيير

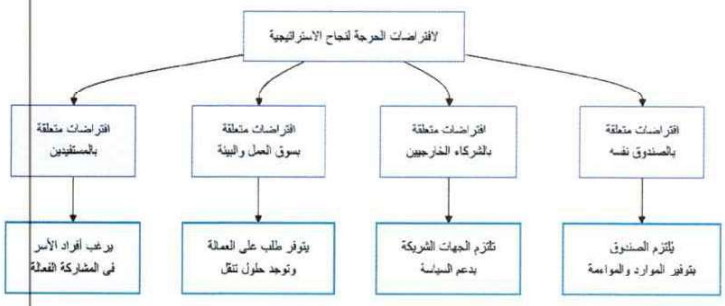

إذا لم تتحقق هذه الافتراضات، فإن الاستراتيجية بأكملها معرضة للخطر.

1. افتراضات متعلقة بالمستفيدين: هذا هو حجر الزاوية. يجب أن يكون هناك قناعة ورغبة حقيقية لدى المستفيدين للانتقال من ثقافة الاعتماد على المساعدة إلى ثقافة الاعتماد على الذات. بدون هذه الرغبة، حتى أفضل البرامج قد تفشل.

2. افتراضات متعلقة بسوق العمل والبيئة: يجب أن تكون هناك فرص عمل حقيقية في الاقتصاد المحلي قادرة على استيعاب الخريجين. كما أن التحديات اللوجستية مثل بُعد المسافات يجب أن تُحل من خلال حلول تنقل مبتكرة.

3. افتراضات متعلقة بالشركاء الخارجيين: نجاح الاستراتيجية يعتمد على شراكات قوية مع القطاع الخاص (لتوفير فرص العمل) والجهات الحكومية الأخرى (لتوفير خدمات مكملة). بدون هذا الدعم، سيكون التأثير محدودًا.

4. افتراضات متعلقة بالصندوق نفسه: يجب أن يكون الصندوق نفسه جاهزًا لهذا التحول، من خلال توفير الموارد الكافية (بشرية، مالية، تقنية) ومواءمة إجراءاته الداخلية لدعم سياسة التمكين وليس عرقلة تنفيذها.

هذه مجتمعة تُشكّل نظامًا متكاملًا:

رغبة المستفيد + فرصة في السوق + دعم الشركاء + استعداد المؤسسة = تمكين ناجح

ممكنات التمكين الاقتصادي (من الواقع إلى التوجهات المستقبلية لتطوير السياسة)

يسعى صندوق المعونة الوطنية إلى تعزيز سياسة التمكين الاقتصادي عبر ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، مع التركيز على تحسين قدرة الأسر المنتفعة على الانتقال التدريجي من الإعتماد على المعونات إلى التمكين الإقتصادي الفعال. يحقق صندوق المعونة الوطنية هذه الأهداف من خلال تعزيز التعاون وبناء شراكات استراتيجية بين القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، بهدف تحسين فعالية البرامج التنموية.

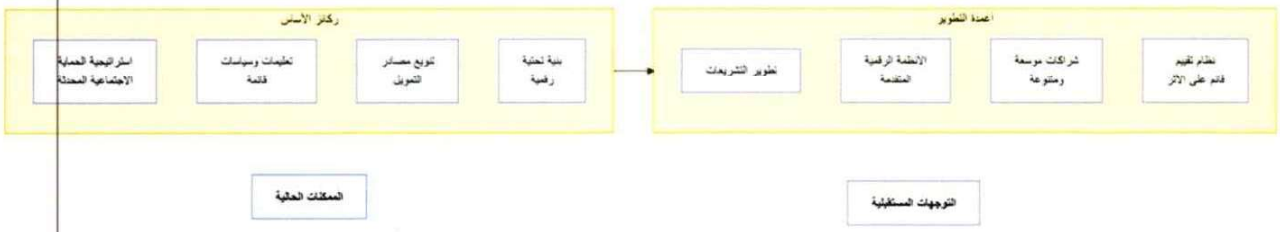

كل ممكن من الممكنات الحالية لا يمثل مجرد إنجاز، بل هو **منصة انطلاق** للتطوير المستقبلي:
ما تصفه هذه الممكنات هو أن الصندوق **لا يبدأ رحلة التطوير من نقطة الصفر**. بل يمتلك بالفعل:

- **الشرعية** (الاستراتيجية الوطنية).
- **الأساس القانوني** (التعليمات).
- **القدرة المالية** (التمويل المتنوع).
- **البنية التقنية** (التحول الرقمي).
- **الأدوات التشغيلية** (الاستهداف، التقييم).
- **قنوات التواصل** (الإعلام).

التحدي المستقبلي ليس في بناء شيء من العدم، بل في **ترقية وتطوير ودمج** هذه الموجودات لخلق نظام تمكين اقتصادي أكثر قوة، كفاءة، واستدامة. هذه الممكنات تجعل تحقيق التوجهات المستقبلية ليس مجرد حلم، بل هدفاً استراتيجياً واقعياً وقابلاً للتحقيق.

المراجعة والتحديث الركائز الأربع للآلية:

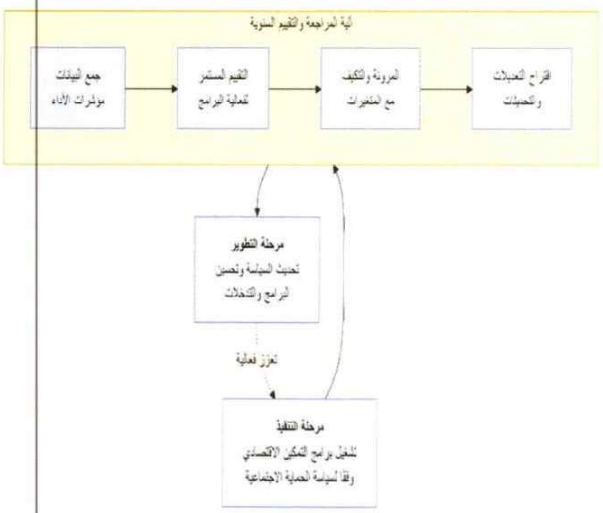

كيف تدعم هذه الآلية التوجهات المستقبلية الأربع؟
هذه الآلية هي المحرك الذي سيضمن نجاح تلك التوجهات:
بخصوص التشريعات: المراجعة السنوية ستكشف التناقضات بين تعليمات الصندوق وسياسات الجهات الأخرى، مما يوفر الأدلة اللازمة لدفع عملية التنسيق والتطوير التشريعي.
بخصوص الأنظمة الرقمية: التقييم المستمر سيحدد الثغرات في النظام الرقمي الحالي (مثل بيانات غير مكتملة)، مما يوجه عملية التطوير المستقبلية لهذا النظام ليكون أكثر فائدة.
بخصوص التقييم: هذه الآلية هي نظام المتابعة والتقييم في حالة عمل. إنها التطبيق العملي لذلك التوجه.
بخصوص الشراكات: بيانات التقييم ستظهر أي القطاعات الشريكة تقدم أفضل فرص عمل، وأيها أقل فعالية، مما يساعد في "تنويع وتعزيز الشراكات" بشكل استراتيجي.
الخلاصة: دورة التعلم المستمر
ما تصفه هو دورة متكاملة للتعلم المؤسسي والتطوير:
تنفيذ ← قياس ← تقييم ← تعلم ← تحسين ← تنفيذ مُحسّن
هذه الآلية تضمن أن سياسة التمكين الاقتصادي ليست مجرد وثيقة جامدة، بل هي كائن حي يتنفس، ينمو ويتكيف مع الواقع المتغير، مما يضمن تحقيق أقصى أثر ممكن للمستفيدين وضمان الاستدامة على المدى الطويل

رسالتنا إلى الموظفين

دوركم أنتم: أنتم قادة هذا التغيير

"وهنا نصل إلى نقطة جوهرية... دوركم أنتم في هذه الرحلة.

دوركم يتحول من 'منفذ' إلى 'ميسر'... أنتم أصبحتم المستشار الاقتصادي للأسر في منطقتكم.

أنتم الجسر الذي يصل المنتفعين بفرص التدريب والعمل.

أنتم المرشد الذي يشرح 'فترات السماح' ويزيل المخاوف.

ولكن... لن نترككم وحدكم. سنوفر لكم تدريباً متخصصاً، وأنظمة إلكترونية جديدة، ودعماً كاملاً من الإدارة".

الختام: رحلتنا المشتركة نحو النجاح

تتلخص في ثلاث نقاط:

أولاً: السياسة واضحة... تحويل الأسر من الاعتماد إلى الاستقلال.

ثانياً: الأدوات موجودة... تدريب، فرص عمل، فترات سماح.

ثالثاً: النجاح ممكن... وهناك إثباتات على الأرض.

هذه ليست سياسة تفرض من الأعلى... هذه خارطة طريق نصنعها معاً. نجاحكم في الميدان هو الذي سيكتب قصة النجاح الحقيقية.

إعداد :

أستراتيجية إدارة المعرفة

الهدف الاستراتيجي الاول : تعزيز وترسيخ ونشر ثقافة المعرفـــــة

المبادرات		الانشطة المرتبطة بها	
1.1	**نشر ثقافة إدارة المعرفة لدى موظفي الصندوق**	1.1.3	التعريف بمفاهيم إدارة المعرفة من خلال البريد الالكتروني
		1.1.4	إعداد مطوية وبوسترات حول المعرفة وإدارتها